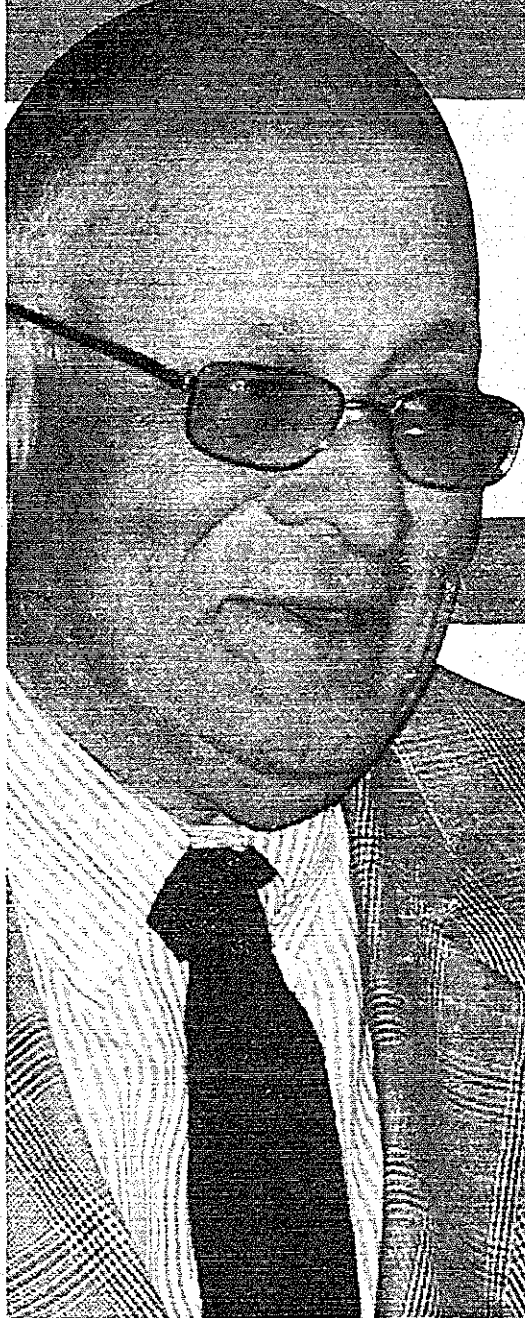


## أكد أن القطاع الخاص غير قادر على تحمل أعباء التنمية



هذه الأسئلة وغيرها كانت محور لقائنا بالدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة الأسبق الذي طاف بنا في فضاءات واسعة في ميدان القطاع الصناعي وفرص تناميته وزيادة استثماراته بما يدر عائداً جيداً على الدخل القومي ويمكن مصر من إحداث تنمية وطنية حقيقية لتصبح «دولة قوية»، كما يراها الدكتور مصطفى وكتب عنها في دراساته وأبحاثه.

هل المنظومة الحالية قادرة على ارتفاع معدلات الصناعية؟ هل هناك استراتيجية واضحة تضع النشاط الصناعي وتطويره وتنميته على رأس أولويات الدولة؟ وفي ظل ممارسات الشركات الأجنبية باختراقها واستحوادها على الأسواق نكون عدنا إلى عصور سيطرة الأجانب على الاقتصاد المصري؟ وهل هذه الهيمنة الأجنبية قضت على فرص التنامي للصادرات المصرية؟

### الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة الأسبق

# نعيش الآن انتكاسة

# وانحرافاً عن المسيرة الوطنية

## الاتفاقيات الدولية سمحت باستحواذ الأجانب على الاقتصاد المصري

◆◆  
غاب دور الدولة  
فأصبح المجتمع جسماً بلا رأس

## الصناعة في مصر يتحكم فيها التجار



## القوانين الاقتصادية والمالية أسهمت في تراجع القطاع الصناعي

◆◆  
قوة الدولة من قوة المواطن

## ثورة يوليو نجحت لأنها تبنت قيم الحركة الوطنية

الصناعي الذي يسهم بحوالي ٢٠٪ من الدخل القومي بواقع ٢١٢ مليار جنيه. وقد حاولت في كتابي «عبور العقوة التكنولوجية» شرح الأسباب التي حولت الصناعة المصرية إلى صناعة مفقرة إلى الديناميكية.

◆ وفي ظل الاتجاه للمخصصة.. ماذا أضاف رجال الأعمال للصناعة المصرية؟

الدولة كان لديها أمل عريضة على القطاع الخاص واعتقدت أنه سوف يكون ألية التنمية للمستقبل وأنه أكثر قدرة على إدارة القطاعات الإنتاجية

مبارك في المدن الصناعية، والتي اقتصرتها فيها المشروعات على الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تدر ربحاً سريعاً، لأنها اعتمدت على الصناعات الاستهلاكية التي تسد احتياجات المواطن اليومية، وعليه غابت الصناعات الثقيلة التي بها مكون تكنولوجي عال وتحتاج إلى استثمارات ضخمة لا تستطيع قدرات الصناع الحاليين في مصر تحملها أو القيام بأعبائها.

من أهم مقومات الصناعة وجود تكنولوجيا تسمح لها بالتحديث، وأبرز مشكلات الصناعة المصرية هي الفجوة التكنولوجية التي يعاني منها الإنتاج، حيث إن ٩٤٪ منه يعتمد على مدخلات منخفضة التكنولوجيا هذا في القطاع

لأننا ببساطة نعيش عصر «الفرضي الخلاق»، ذلك المنهج الأمريكي الأوروبي الذي يستهدف تقييد دور الدولة ليصبح المجتمع جسماً بلا رأس، وأصبحت السمات المحركة للدولة هي التناحر والتضارب في الاتجاهات، وإهدار الجهود وعدم توجيهها على هدف واضح، نحن نعيش الآن واقع الانحراف عن مبادئنا الوطنية التي أيدتنا عن طموحاتنا التنموية والتقدمية، لتدخل علينا مفاهيم جديدة تثير الغش والنصب نوعاً من الشطارة، وسبيلاً للثراء والوجاهة الاجتماعية، كل هذا في مناخ به درجة مفترقة من السماح في التلاعب بالقوانين.

◆ سماح أم تسيب؟  
أفضل أن أسميها سماح لأنها سمحت بخلق ثقافة أوجدت صعوبة في توقيع عقوبات على مخالفة القوانين، ومسرورية أيضاً في إحقاق الحقوق من خلال القنوات الشرعية، وهذا هو دور الدولة الرئيسي الذي تراجع.

◆ هل هذا التراجع جاء نتيجة التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي؟  
هذه ليست قضية صراع بين الاشتراكية والرأسمالية، فكل منهما إيجابياتها وسلبياتها، إنها قصة المستعمر الذي يريد أن يخترق الأمة ويخلق فيها الظروف المواتية للهيمنة والسيطرة لإضعافها والقضاء على مقومات نمائها وقوتها، وإبعادها عن قيم الوطنية والهوية بضمومها الشامل.

◆ إن الدول الغنية المالكة للتكنولوجيا والقوة العسكرية، لم تعد راغبة في الأخذ بين الدول الأخرى من أجل العيش في عالم يسوده السلام والوئام، هذه حقبة انتهت، وما نشهده الآن هو هجمة استعمارية شرسة استباححت الحرمات واستولت على ثرواتها وقتلت العلماء وجعلنا دولتنا تتخلى عن دورها في بناء كوادر طبيعية قادرة على البناء وخلق مصادر للثروة، وتعبئة قوى الشعب وخبراته ومفكره وعلمائه من أجل تحقيق الأهداف القومية.

◆ وكيف يمكن تفعيل هذا الدور للدولة لدفع قاطرة التنمية؟

◆ قوة الدولة من قوة المواطن، فالامتصاص للمواطن هو السبيل لخلق التنمية المرجوة والبدء بالتربية والتعليم لإخراج كوادر مؤهلة بالعلم والعمل، وهذا لا يعني أن يكون الجميع على قدم المساواة في التسهيل العلمي والعمل بل التساوي في خلق تنوع واسع للقدرات البشرية بما يفيد المجتمع.

◆ وعلى صعيد الصناعة والاستثمار فالأمر لا يتطلب العودة إلى المرحلة التي كانت الدولة هي المستثمر الوحيد للمشروعات الصناعية، ولكن دورها الأهم في التخطيط والتوجيه والحماية، فعملية التنمية لا يمكن أن تتعجز دون تحديد الأولويات، وتحديد الميزات المطلوبة لإيجاد توازن يسمح بتحقيق قيمة مضافة مرتفعة واستغلال أمثل للموارد وتوزيع عادل للثروات.

◆ وما الذي يمنع تحقيق هذه الأهداف خاصة في القطاع الصناعي؟

◆ لقد خاضت مصر تجارب عظيمة يجتذى بها بدءاً من تجربة طلعت حرب الذي أدرك أهمية تكامل المنظومة الصناعية والاقتصادية، ومن بعده يحسب لثورة يوليو توجيه الموارد المالية للاستثمار في بناء قاعدة صناعية واسعة أنتجت إنتاجاً سد احتياجات البلاد من السلع الصناعية لثلاثة عقود، وسياسة إنتاج بدائل للاستيراد ولو أننا تنبهنا إلى أهمية التطوير والتحديث المستمر وتعزيز النشاط التكنولوجي في مجالات الاختراع والتصميم والتطوير لما تراجعنا، وأصبحت بالتقدم الذي جعل مصانع القطاع العام عبئاً على الدولة أرادت التخلص منه.

◆ وهو نفس السبب الذي واجهته الدولة في عهد الرئيس السادات واستمر مع الرئيس

◆ ما هي في رأيكم ملامح «الدولة القوية»؟  
إنها الدولة التي تملك المؤسسات العلمية والصناعية والمسكرية القوية، وتتعامل مع الآخرين بندية ومن موقع قوة، ويكون هذا هو أساس اندماجها في الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي..

◆ وإلى أي مدى قاربت مصر هذا النموذج في إطار خططها التنموية؟

◆ مصر مرت بسلسلة من الطفرات التي أعقبتها انتكاسات بدءاً من محمد علي وحتى اليوم، والأسباب في ذلك عديدة من المؤامرات الغربية، مروراً بالحروب المتعددة، وانتهاء بالصراع العربي الإسرائيلي.

◆ أبرز مراحل الطفرات تمثلت في ما يمكن أن نطلق عليه «عصر النهضة» الذي بدأ منذ عام ١٩١٩ حتى الأربعينيات، وفي غضون ذلك ظهرت إرهابات ثقافية وطنية خلقت جيلاً من القيادات التي ارتبطت بقيم الحرية والعزة والكرامة، ومن بينهم رائد الاقتصاد والصناعة الوطنية طلعت حرب.. ثم جاءت ثورة يوليو التي نجحت بسبب تبنيها قيم الحركة الوطنية وبدأ معها مشروع التنمية والاستقلال الاقتصادي من خلال الاهتمام بالتعليم وتعظيم معاني الانتماء والهوية الوطنية، واستنطاق عبدالناصر استثمار حركة النضال الوطني ونشاط الفدائيين للتفاوض مع الحكومة البريطانية حتى تحقق جلاء قوات الاحتلال عن أرض مصر عام ١٩٥٤.

◆ وهنا أود التأكيد على أن الثورة راهنت على الجانب الصحيح، فاستمرار الإنجليز في مصر كان مرتبطاً بوجود الأحزاب الطامعة في السلطة من خلال سياسة «فرق تسد» التي انتهجها البريطانيون لتدعيم وجودهم، وبيانها الأحزاب توحدها الأمة خلف قيادة وطنية واحدة.

◆ ولكن الثورة متهمه في ذلك بأنها قضت على الديمقراطية ومنعت تداول السلطة؟  
الديمقراطية كلمة مطاطة يصعب الإسك بها، خاصة إذا ما ارتبطت بالتنمية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالفاصل هنا هو وضوح الرؤية للقيادة، وإلا ماذا نجحت الصين في تحقيق التنمية تحت النظام «الأوتوقراطي» الذي يسخر فيه الفرد لبناء الدولة وذلك لا يعني أن الإنسان مستعبد، بل يحصل على جميع حقوقه طالما أدى ما عليه من واجبات تجاه الوطن، وكذلك ما حدث في سنغافورة التي حولها النظام الديكتاتوري إلى دولة رائدة تقارب مصاصف الدول الصناعية الكبرى، إذن في بعض الأحيان ما يسمى الديمقراطية هو في الحقيقة

◆ وثورة يوليو عندما حققت الاستقلال وضعت خطة للتنمية وفق رؤية واضحة لم يشوبها ضباب كما نراه الآن، وحددت الثورة حينها مسلامح تلك الخطة في ثلاثة مشروعات قومية هي: بناء قاعدة صناعية وبناء السد العالي وبناء القوات المسلحة. وأظن أن وجود الأحزاب كان أكبر معوق أمام تحقيق هذه الخطة، فلو أن هذه الأحزاب رفضت التعامل مع المستعمر لما كان هناك مسرر لإنفائها، بل تنافست على إرضاء المندوب السامي البريطاني الذي كان يتدخل في اختيار رئيس الحكومة ووزرائه.

◆ وربما اقتضت الظروف الاستثنائية التي مرت بها مصر في ذلك الوقت، أن تقفل جميع الأبواب التي ينفذ أعداؤها من خلالها، ولا ننسى أن الثورة كان لها أعداء من القوى الأجنبية وأعوانهم في الداخل، وللأسف هذا ما نراه في مصر الآن، بعد تقلل الوجود الأجنبي، خاصة في المجالات الاقتصادية ونجاحهم في تجنيد أعوان كثيرين في الداخل بعضهم في مواقع مهمة، بما يمثل حالة اختراق أخطر من الاحتلال العسكري.. وهذا الحال يمثل الآن انتكاسة وانحرافاً عن المسيرة الوطنية.

◆ وما السبب في وصولنا إلى هذا الحال؟

◆ مؤسسات القطاع العام، وبالفعل قدمت الدولة حوافز للاستثمار بعد أن توقفت هي عن الاستثمار في الصناعة منذ عام ١٩٨٢، ووضعت قوانين للإعفاءات الضريبية والجمارك التي نتج عنها إنشاء حوالي ١٥ ألف مصنع في الثمانينيات والتسعينيات، ولكن رجال الأعمال الذين استثمروا في القطاع الصناعي كان معظمهم من التجار، واستثمروا أموالهم في صناعات متكررة وسريعة الربح، وهذا هو الفارق بين التاجر والصانع الذي يضع أفقاً للمغامرة ويبني مكسبه على المدن البعيد.

◆ وعندما توليت الوزارة عام ١٩٩٦ حرصت على لقاء أصحاب الصناعة الواحدة من المستثمرين بهدف خلق كيان جامع لتطوير وتحديث صناعتهم وهذا فعلته مع صناع الجلود والأدوية، ولكن الاستجابة كان ضعيفة، واكتشفت أنه رغم الفوائد العديدة التي قدمها القطاع الخاص من تشغيل عمالة وتشغيل أموال.. معظمها اعتمد على القروض من البنوك.. فإن ما حدث من تراجع في القطاع الصناعي كان نتيجة حدوث خطأ من الطرفين.. الدولة ورجال الأعمال.. فقد أخطأت الأجهزة الحكومية بفرض أعباء إدارية وضريبية على هذه المصانع، فلم يكن هناك إيمان بأهمية الصناعة على خريطة هذه الأجهزة التي لم تهيئ موظفيها ومسئولياتها لهذا الغرض، وكل وزارة اعتبرت نفسها جزيرة منفصلة في التعامل مع القطاع الصناعي، على الجانب الآخر تعامل المستثمرون بطريقة تتلاءم مع هذا التوجه، فخلق مناخاً ساد عدم الشفافية، وقدمت المصانع ميزانيات مضمرة، واعتمد البعض على تهريب الخامات بين الجمارك، ونشأ للاسف طبقة من الصناع أضروا أكثر مما أفادوا لهذا القطاع الحيوي.

◆ وكان آخر النتائج هو ما جرى مؤخراً بتحويل بعض أصحاب مصانع الأسمنت إلى محكمة الجنايات بقرار من النائب العام، بعد الجريمة التي وقعوا فيها حين اتفقوا فيما بينهم على تحديد أسعار الأسمنت وتحديد هامش ربح كبير لإنتاجهم، وهو ما أضر بالمواطن المصري وتسبب في أضرار جسيمة لسوق المقارات.

◆ إذن أنت ترى أن المنظومة الحالية غير قادرة على تطوير النشاط الصناعي وتنميته؟  
لا أستطيع الإقرار بذلك ولكن الأمر يحتاج إلى إعادة تحديد الأولويات، وإعادة النظر في جملة القوانين التي صدرت مؤخراً، فعلى سبيل المثال كان قانون الاستثمار يمنح حوافز ضريبية وإعفاءات تم إلغاؤها من القانون الجديد، أيضاً منح القانون القديم نفس الإعفاءات للاستثمار في المناطق النائية، ولكن الدولة لم توفر لها بنسبة تحثية تساعدها على النمو، خاصة أن تلك المناطق غنية بالخامات الطبيعية والتعدينية التي لم يستند بها بالصورة المثلى.

◆ لقد وقعت مصر عدداً من اتفاقيات المناطق الحرة المشتركة مع مختلف دول العالم، أفادت منها هذه الدول على حساب الصناعة المصرية، وادعى البعض أن الصناعة المحلية يجب أن تكون قادرة على المنافسة بدون حماية جمركية، وهو للأسف ادعاء أطلقه بعض من متأروا بما يسمى «العولة» وهي دعوى مستحدثة أطلقتها الدول الغنية والصناعية للدخول في شئون الدول النامية والفقيرة وفي الاستحواذ على أسواقها على حساب الصناعة الوطنية، فكان اهتمام الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات والبنوك هو انتشار منافذ البيع لمنتجاتها التي غزت الأسواق وأضررت بالصناعات الوطنية التي تراجع فرص منافستها داخليا وخارجيا.

◆ زينب حسن  
تصوير / حمادة أبو غالي

www.al-